

روضة الطالبين وعمدة المفتين

قلت ليس هذا كالقراض فإن معظم الاعتماد هنا في العتق على التعليق وهذا اللفظ لا يصلح له وإِأَعْلَمُ وَلَوْ تَطَوَّعَ رَجُلٌ بِأَدَاءِ مَالِ الْكِتَابَةِ فَهَلْ يُجْبَرُ السَّيِّدُ عَلَى الْقَبُولِ أَمْ لَهُ الْفَسْخُ وَجِهَانِ أَصْحَهُمَا لَهُ الْفَسْخُ وَبِهِ قَطْعُ الْإِمَامِ وَإِذَا قَبِلَ فِيهِ وَقُوعُهُ عَنِ الْمَكَاتِبِ إِذَا كَانَ بِإِذْنِهِ وَجِهَانِ الْقِيَاسِ الْوُقُوعُ وَإِذَا مَاتَ الْمَكَاتِبُ رَفِيقًا أَوْ فَسَخَ السَّيِّدُ الْكِتَابَةَ لَعَجَزَهُ رَقٌّ كُلٌّ مِنْ يَكَاتِبُ عَلَيْهِ وَالِدٌ وَوَلَدٌ وَصَارُوا جَمِيعًا لِلْسَّيِّدِ وَجَمِيعٌ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ لِلْسَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَإِنْ كَانَ فَسَنَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَعَ إِذَا قَهَرَ السَّيِّدُ الْمَكَاتِبَ وَاسْتَعْمَلَهُ مَدَّةَ لَزْمِهِ أَجْرَةً مِثْلَهُ ثُمَّ إِذَا جَاءَ الْمَحَلُّ هَلْ يُلْزَمُهُ إِمْهَالُهُ مِثْلُ تِلْكَ الْمَدَّةِ أَمْ لَهُ تَعْجِيزُهُ وَالْفَسْخُ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا الثَّانِي لِأَنَّهُ أَخَذَ بِدَلِّ مَنَافِعِهِ وَلَوْ حَبَسَهُ عَنِ السَّيِّدِ فَالْمَذْهَبُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا إِمْهَالَ وَأَجْرَاهُ الْعِرَاقِيُّونَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَقَدْ ذَكَرْنَا الْمَسْأَلَةَ فِيمَا لَوْ أُسِرَ الْكَفَّارُ مَكَاتِبًا مَدَّةً ثُمَّ اسْتَنْقَذَنَاهُ الْمَسْأَلَةَ الرَّابِعَةَ فِيمَا إِذَا انْضَمَّ إِلَى النُّجُومِ دَيُونٌ عَلَى الْمَكَاتِبِ لِسَيِّدِهِ أَوْ لْغَيْرِهِ أَوْ لَهُ وَلْغَيْرِهِ وَفِيهَا صُورُ الْأُولَى كَانَ لِلْسَّيِّدِ مَعَ النُّجُومِ دَيْنٌ مَعَاوِضَةً أَوْ أَرَشَ جَنَایَةً فَإِنْ تَرَاضَا بِتَقْدِيمِ الدَّيْنِ فَذَاكَ وَإِنْ تَرَاضَا بِتَقْدِيمِ النُّجُومِ عَتَقَ ثُمَّ الْمَذْهَبُ أَنَّ الدَّيْنَ الْآخَرَ لَا يَسْقُطُ فَلِلْسَّيِّدِ مَطَالِبَتُهُ بِهِ وَلَوْ كَانَ مَا فِي يَدِهِ وَافِيًا بِالنُّجُومِ دُونَ الدَّيْنِ فَإِذَا أَدَاهُ عَنِ النُّجُومِ بِإِذْنِ السَّيِّدِ فَالْحُكْمُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَلِلْسَّيِّدِ